الأنباء
الجمعة 14 اكتوبر 2016

اتخذنا الإجراءات وفق المادة 135 للائحة الداخلية

الغانم: استجوابا وزيري المالية والعدل على جدول أعمال الجلسة الافتتاحية

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس عن تسلمه طلبي الاستجواب الأول المقدم من النواب الدكتور احمد مطيع ود. عبدالله الطريجي وعلي الخميس لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح والثاني المقدم من النائب عبدالله المعيوف لوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع على ان يدرجا في أول جلسة مقبلة للمجلس.

وقال الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين انه سيرد على كل التساؤلات التي تدور بالساحة من خلال لقاء تلفزيوني في قناة الراي مساء غد «وسأجيب على الأسئلة التي تدور في أذهانكم وأذهان أبناء الشعب الكويتي».

ورداً على سؤال في شأن ما يتردد عن حل مجلس الأمة اكتفى الغانم بالقول «كلها تكهنات».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في طريقه الى عقد المؤتمر الصحافي (هاني الشمري)

طالبوا الحكومة بتفنيد الاستجوابات وعدم التهرب منها

نواب: على مجلس الأمة مواجهة قرارات حكومية قادمة ستمسّ جيب المواطن

في ردود فعل نيابية لحقت تقديم استجوابين أمس لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ووزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع، قال النائب صالح عاشور إن على الوزراء مواجهة الاستجوابات المقدمة بحقهم بشجاعة كما أن على المجلس مواجهة حزمة القرارات الحكومية القادمة والتي ستمس جيب المواطنين.

وأشار عاشور في تصريح صحافي إلى أن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح رحب بالاستجوابات في تصريح خاص ومنوطة بحماية حقوقهم.

واضاف أن نقل ادارة التأهيل المهني ورعاية المعاقين لن يتحمل تبعاته فقط الموظفين بل سينصب الضرر الأكبر على فئة المعاقين بالدرجة الأولى كما هو الحاصل من انزعاج اولياء امور ذوي الاحتياجات الخاصة بإدارة التأهيل المهني في جنوب الصباحية من قرار اخلاء المبنى ونقل الموظفين إلى دور الرعاية الاجتماعية بالصليبخات.

وأوضح الحريجي أنه لا يمكن للوزارة ان تتعلل بأن القرار لايزال في مرحلة التخيير للموظفين الذين انتفضوا دفاعا عن مصالح اولياء الامور الذي سيتكبدون عناء الانتقال بذويهم المعاقين، وهذا أمر يرهق المعافين فما بالنا بأبنائنا اصحاب الاحتياجات الخاصة، بل كان من الأولى أن يتم التخيير للمتضرر الأول من مثل هذه القرارات المتخبطة.

وبين النائب الحريجي أن قرارات النقل الخاصة بالشؤون العلاجية لابد ان تراعي في المقام الأول العلاقة الانسانية بين الطبيب المعالج والحالات المرضية التي يتابعها كما هو الشأن في ادارة رعاية المعاقين، فلهذه العلاقة بالغ الأثر في تقدم الحالة الصحية للمرضى.

ودعا النائب الحريجي وزارة الشؤون إلى الالتزام بقانون ديوان الخدمة المدنية بشأن قرارات التعيينات في مجالس إدارات الجمعيات التعاونية وتسكين الشواغر والالتزام بأولوية التعيين ودراسة احقية المتقدمين لتلك الوظائف بعيدا عن اي حسابات اخرى.

د. يوسف الزلزلة

صالح عاشور

سعدون حماد

انتقد النائب سعود الحريجي ما وصفه بالتخبط في قرارات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح الذي ينعكس سلبا على مصالح الموظفين والمواطنين على حد سواء.

ووصف النائب الحريجي قرار نقل تبعية إدارتي التأهيل المهني ورعاية المعاقين من وزارة الشؤون إلى هيئة شؤون ذوي الاعاقة بأنه تتويج لهذا التخبط، مشيرا إلى انه سبق وحذرنا من التخبط في قرارات مؤسسة تتعلق بمصالح المواطنين بشكل سابق له، متسائلا «فهل سوف يتحمل المسؤولية ويصعد المنصة بشجاعة أم سوف يحتمي وراء الحكومة ويتسبب في أزمة».

وبدوره، قال النائب د. يوسف الزلزلة إن مجلس الأمة قادر على مناقشة الاستجوابات التي قدمت حتى الآن في جلسة واحدة كما حصل سابقا في الاستجوابات الخمسة.

أما النائب سعدون حماد فقال إنه يمكن أن نلحق افتتاح دور الانعقاد المقبل بتاريخ 18 الجاري أو لا يمكن، موضحا أن الأجواء العامة تشير إلى قرب إجراء الانتخابات.

سعود الحريجي

نقل تبعية إدارتي التأهيل المهني ورعاية المعاقين من الوزارة إلى هيئة شؤون ذوي الإعاقة

الحريجي ينتقد «تخبط» قرارات وزيرة الشؤون

انتقد النائب سعود الحريجي ما وصفه بالتخبط في قرارات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح الذي ينعكس سلبا على مصالح الموظفين والمواطنين على حد سواء.

ووصف النائب الحريجي قرار نقل تبعية إدارتي التأهيل المهني ورعاية المعاقين من وزارة الشؤون إلى هيئة شؤون ذوي الاعاقة بأنه تتويج لهذا التخبط، مشيرا إلى انه سبق وحذرنا من التخبط في قرارات مؤسسة تتعلق بمصالح المواطنين بشكل

طالبوا الوزير بالتحلي بالشجاعة لصعود المنصة

مستجوبو الصالح: قدمنا استجوابنا بعد أن وصلنا لطريق مسدود مع الحكومة

صرح النائب د. أحمد مطيع بأنه قدم وزملاؤه النواب د.عبدالله الطريجي وعلي الخميس صحيفة استجوابهم لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح وذلك على إثر قضية رفع أسعار البنزين.

وقال مطيع: قدمنا هذا الاستجواب كما وعدنا به الشعب الكويتي وذلك بعد أن وصلنا مع الحكومة لباب مسدود وبعد ان رأينا إصرارها على قراراتها الخاطئة التي تضر بمصلحة الوطن والمواطن، وعليه فإننا ندعو الحكومة إلى مواجهة هذا الاستجواب المستحق حتى يتبين للشعب الكويتي قاطبة حقيقة هذا الحكومة الضعيفة وحقيقة قراراتها غير المدروسة.

وختم النائب مطيع بأن محاور الاستجواب المقدم هي ثلاثة محاور على النحو التالي:

1 ـ سوء الإدارة والعشوائية إضرارا بمصالح المواطنين متمثلة في: الزيادة غير المدروسة أو المبررة لأسعار الوقود.

2 ـ التفريط في حماية مصادر النفط وضياع ثروات البلاد.

3 ـ افتقاد المصداقية في التعاون مع أعضاء مجلس الأمة.

متمنيا من الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه صالح الوطن والمواطن وأن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه وسائر بلاد المسلمين.

من جانبه، اكد النائب عبدالله الطريجي أن «الحكومة قد تعرضت للغرق وذلك في مقترحها وهو منحة الـ 75 ليترا من البنزين، وأثبتت أنها غير قادرة على إدارة البلاد».

وأضاف إن «الاستجواب مكون من ثلاثة محاور هي: سوء الإدارة والعشوائية والتفريط في مصادر النفط وافتقاد المصداقية في التعاون مع مجلس الأمة».

ولفت الى أن الشعب الكويتي ليس «طرارا» وأن «على الوزير الصالح التحلي بالشجاعة لصعود منصة الاستجواب عقب إصراره على رفع أسعار البنزين».

بدوره، قال النائب علي الخميس: «إن استجوابنا سيكون لتعديل مسار الحكومة وليس للتكسبات»، مبينا أن «الاستجواب ليس كما يقال من البعض يهدف لحل المجلس، ونرفض أن يقال ذلك»، مؤكدا أننا «سنتقدم بالاستجواب مرة أخرى، وذلك في حال وصولنا إلى المجلس الجديد».

ملتزم بالحفاظ على مقدرات الشعب

الكندري: استجواب الصالح في جلسة بداية دور الانعقاد من محورين

قال النائب فيصل الكندري انه احتراما للشعب الكويتي والتزاما مني بالمسؤولية الوطنية أؤكد ان استجوابي لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة جاهز من محورين وسأقدمه في اول جلسة من بداية دور الانعقاد المقبل.

وأضاف ان الاستجواب وهو من محورين هما:

انتهاك الوزير للقانون والدستور

ارتفاع اسعار البنزين وتداعياته على المواطن

وزاد بقوله: أؤيد كل الاستجوابات المستحقة وملتزم بالحفاظ على مقدرات الشعب وبالنسبة لما يثار حول حل مجلس الأمة أؤكد أن الحل بيد صاحب السمو الأمير.

فيصل الكندري

40٪ من أسهمها تطرح للاكتتاب العام و25٪ للجهات الحكومية

الدويسان: إنشاء «الشركة الكويتية للسياحة» لإدارة الجزر والسواحل

قدم النائب فيصل الدويسان اقتراحا بقانون في شأن «إنشاء الشركة الكويتية للسياحة»، وتحمل نفس الاسم.

وحدد الدويسان في اقتراحه نسبة 35٪ من الأسهم للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية والشركات الأخرى، ونسبة 25٪ للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء، بالإضافة إلى 40٪ تخصص للاكتتاب العام وتوزع على المواطنين.

وتهدف الشركة إلى إنشاء وإدارة المرافق السياحية في الجزر والسواحل أو قربها والأراضي الكويتية، وتسيير السفن السياحية في المياه الإقليمية، بالإضافة إلى إنشاء المرافق الخدمية اللازمة التي تمكنها من القيام بأداء وظيفتها.

وفيما يلي نص الاقتراح:

مادة 1

تنشئ الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون شركة مساهمة كويتية تسمى الشركة الكويتية للسياحة وتحدد نسب المساهمة فيها وفقا للتالي:

نسبة 35٪ من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية والشركات الأخرى.

نسبة 25٪ للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء، ويجوز للجهة الحكومية التخلي عن هذه النسبة أو جزء منها وذلك بطرحها للبيع بالمزاد العلني.

ج ـ نسبة 40٪ تخصص للاكتتاب العام وتوزع على المواطنين ويحظر على المكتتب التصرف في الأسهم قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاكتتاب.

مادة 2

للشركة إنشاء وإدارة المرافق السياحية في الجزر والسواحل أو قربها والأراضي الكويتية، وتسيير السفن السياحية في المياه الإقليمية.

وللشركة إنشاء كل المرافق الخدمية اللازمة التي تمكنها من القيام بأداء وظيفتها، وذلك بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء أو الجهة التي يحددها.

مادة 3

يخصص مجلس الوزراء من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة الأراضي اللازمة من أجل استغلالها لإقامة مشروعات الشركة السياحية والترفيهية.

مادة 4

يجوز لمجلس الوزراء أن يعهد ببعض مرافق الدولة السياحية والترفيهية والأثرية القائمة إلى الشركة لإدارتها وتطويرها.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن إنشاء الشركة الكويتية للسياحة كالتالي: رغبة في تشجيع السياحة الداخلية وإشاعة الفرحة في قلوب المواطنين والمقيمين جاء هذا الاقتراح بقانون بقصد أن يلعب القطاع الخاص وبمشاركة القطاع العام دورا في صناعة الفرح والابتسامة في الكويت عبر إنشاء الشركة الكويتية للسياحة والتي ستضطلع بموجب هذا القانون في إنشاء المرافق السياحية في الجزر وعلى السواحل وبقية إقليم الدولة بحيث تتمكن من جعل الكويت جانبة كمنطقة سياحية عبر الرياضات المائية ومرافق الاسترخاء والاستجمام.

وقد ذهبت المادة 1 من القانون إلى تسمية الشركة بالشركة الكويتية للسياحة، وقامت بتحديد نسب المشاركة في أسهم هذه الشركة حيث حددت نسبة 35٪ للشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال المحلية والشركات الأخرى، وحددت نسبة 25٪ للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء كما أجاز للحكومة التخلي عن نسبتها المقررة عبر طرحها للبيع بالمزاد العلني، كما حددت نسبة 40٪ من أسهمها للاكتتاب العام ليكون المواطن شريكا في هذا الإنجاز الكبير في إعمار بلاده، وحددت خمس سنوات لإجازة تصرفه بما يملك من أسهم لضمان استفادته وتحقيق استقرار الشركة.

أما المادة 2 من هذا القانون فقد عهدت إلى الشركة إنشاء وإدارة المرافق السياحية في الجزر والسواحل والأراضي الكويتية، وتسيير السفن السياحية في المياه الإقليمية بين البر والجزر أو بين الجزر والجزر، بحيث تستطيع استغلال أي من الأراضي الكويتية بموافقة مجلس الوزراء لإنشاء وبناء المرافق السياحية التي تراها مناسبة فوق أي أراضي الجزر أو في البحر قرب السواحل أو على السواحل مباشرة أو في الأراضي الصحراوية أو بالقرب أو داخل التجمعات الحضرية السكانية وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء أو الجهة التي يحددها لتنظيم عمل هذه الشركة.

كما أن هذه المادة تعطي الحق للشركة أن تنشئ ما ترغب به من مرافق خدمية لمرافقها السياحية الأصلية كإنشاء المراسي أو الموانئ أو المطارات الصغيرة أو خطوط القطارات الصغيرة أو مواقف السيارات أو الطرق أو غيرها مما يلزم لتسهيل ارتياد مرافقها، وذلك بعد أخذ الموافقة اللازمة من مجلس الوزراء.

وحددت المادة 3 كيفية استغلال هذه الشركة للأراضي المملوكة للدولة عبر موافقة مجلس الوزراء وصدور قرارات التخصيص التي يمكن أن تكون لعدة مشاريع مجتمعة بمواقع مختلفة أو للمشروع الواحد.

أما المادة 4 فقد أجازت لمجلس الوزراء أن يعهد للشركة مهام إدارة المرافق السياحية والترفيهية والأثرية القائمة التابعة للدولة لتطويرها وإدارتها كجزء من مهام الشركة بغية النهوض بالقطاع السياحي وتخليصه من الروتين الحكومي.

فيصل الدويسان

مجلس الوزراء يخصص من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة الأراضي اللازمة من أجل استغلالها لإقامة مشروعات الشركة السياحية والترفيهية

منحهم أولوية في الحكومة و«الخاص» بعد الكويتيين

اللغيصم يطالب ديوان الخدمة المدنية بتوظيف أبناء الكويتيات في الوظائف الحكومية

طالب النائب سلطان اللغيصم ديوان الخدمة المدنية بتوظيف ابناء الكويتيات في الوظائف الحكومية ومنحهم الأولوية في التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص بعد الكويتيين مباشرة، داعيا إلى اتخاذ خطوات فعلية لأن هذه الفئة أبناء الكويت وهم أقرب من الآخرين مع احترامنا للجميع.

وقال اللغيصم في تصريح صحافي ان منح أبناء الكويتيات الأولوية في التوظيف له انعكاسات إيجابية على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية فهم مكون أساسي من مكونات المجتمع الكويتي ومنحهم أولوية التوظيف يعزز الانسجام في ثقافة المجتمع الكويتي.

وذكر اللغيصم أن أبناء الكويتيات هم الأولى في التوظيف بدلا من اي شرائح أخرى فهم بين ظهرانينا ويعيشون في البلد دون أموال تصرف في الداخل ما يساهم في انعاش الاقتصاد وتطويره، وعموما نحن مع تعديل المادة الأولى من قانون الخدمة المدنية ومنح الأولوية في التوظيف لأبناء كويتيات بعد الكويتيين مباشرة.

سلطان اللغيصم

من الوجوه الشابة التي تلاقي قبولا في الدائرة

«الجبلان» يزكي الخثية لـ «الأمة»

موسى أبوطفرة

زكى فخذ «الجبلان» من قبيلة مطير في الدائرة الرابعة د.نايف ضيدان الخثية لخوض انتخابات مجلس الأمة المقبلة وذلك بعد اجتماع تشاوري بين أبناء القبيلة عقد يوم امس.

ويعتبر د.الخثية من الوجوه الشابة التي تلاقي قبولا في الدائرة ويحمل سيرة ذاتية تؤهله للمنافسة بشراسة داخل الدائرة الرابعة، فهو محام امام المحكمة الدستورية والتمييز ومدير عام معهد الكويت للمحاماة والدراسات القانونية، وسبق ان عمل استاذا منتدبا بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وكان مستشارا لوزير الاوقاف الاسبق، وعضو في عدد من اللجان.

د.نايف الخثية